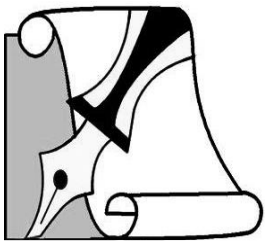

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	"هآرتس": نُنفق تريليون دولار على العلاج النفسي للجيش الإسرائيلي.....	3
2	العدو يُوَسّع «المنطقة العازلة»: خطَر مُتعاظم على دمشق.....	4
3	"إسرائيل" تتعطّش للفوضى: تفتيت سوريا مصلحتنا.....	5
4	6 مزايا تدفع الاحتلال لدمج أذربيجان في اتفاقيات التطبيع.....	6
5	"معاريف": "إسرائيل" توسّع نفوذها في سوريا وتُنشئ منطقة عازلة على عمق 80 كيلومتراً.....	7
6	إحباط إسرائيلي من عدم التعافي من الفشل الاستخباري في السابع من أكتوبر.....	8
7	تحذير إسرائيلي من استمرار العدوان على سوريا.. "حافظوا على الحدود الأكثر هدوءاً".....	9
8	تفنيد إسرائيلي لمُخَطّط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.. "ضرَره أكبر من نفعه".....	10
9	"ساعر" يعود إلى الليكود بعد أن ضمن مقعده في الانتخابات المقبلة.....	11
10	"هآرتس": هرتسوغ حاول التوسّط لإنهاء مُحاكمة نتنياهو عبر التحكيم.....	12

التفاصيل:

1 – "هآرتس": نُنفق تريليون دولار على العلاج النفسي للجيش الإسرائيلي

في الوقت الذي تتواصل فيه الانتقادات والغضب في الأوساط الصهيونية بسبب فشل النظام في عملية الـ 7 من أكتوبر 2023 التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية تحت اسم "طوفان الأقصى"، أعلنت وسائل إعلام عبرية في تقرير جديد أن "إسرائيل" فشلت في حماية "حدودها"، وتُحاول الاستيلاء على أراضي الآخرين كتكتيك دفاعي.

ويقول المؤرّخ والمحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس" الصهيونية "أوري بار جوزيف"، في كلمة له بهذا المعنى: "بعد الهزيمة في السابع من أكتوبر/تشرين الأوّل 2023، أصبح الجيش الإسرائيلي جيشاً سيّئاً، هيستيرياً، وفاقداً للثقة بنفسه." وأضاف: ما حدَث في السابع من أكتوبر هو أن "إسرائيل" نسيت حماية نفسها، وتركت البوّابات دون حراسة؛ وبذلك حقّقت "حماس" هدفها. وانتقد بشدّة كلّ من يُطالب بمُضاعفة القوّات العسكرية الإسرائيلية لمُواجهة تهديدات حماس وحزب الله، قائلًا إنه بدلًا من زيادة عدد القوّات، يجب تحسين كفاءة الجيش ومستواه.

وفي الشهر الماضي، دعَت لجنة ناغل، التي عيّنها مجلس الوزراء الإسرائيلي لتقييم ميزانية الأمن وزيادة قوّات الجيش، إلى زيادة الميزانية العسكرية للنظام إلى نحو 78 مليار دولار بحلول عام 2034، وأعلنت أن إجمالي الميزانية العسكرية لـ"إسرائيل" في نهاية هذه الفترة ستبلغ تريليون شيكل. وانتقد المؤرّخ بشدّة إنفاق مثل هذه الميزانية على علاج نفسي لجيش هيستيري غير واثق من نفسه. وتابع أوري بار جوزيف بالإشارة إلى عدوان الكيان الصهيوني واحتلاله في سوريا، وحذّر من أن: "ما تفعله إسرائيل في سوريا هو انتهاك لكلّ القوانين الدولية؛ وهذا دليل واضح على أن إسرائيل تعتبر نفسها مخوّلة بفعل أيّ شيء، بغضّ النظر عن المعايير والقواعد العالمية؛ إسرائيل لديها جيش لا يعرف كيف يتصرّف، ويحتل أراضي الآخرين لحماية نفسه." وأكّد: "يجب على الجيش الإسرائيلي أن يحقّق التوازن بين قدراته الدفاعية وبين كلّ ما يزيد من دافعيّة الأعداء لمهاجمتنا، لأن السيطرة على أراضي الآخرين سوف تؤدّي إلى انتشار العداء ضدّ إسرائيل." وتطرّق المؤرّخ إلى اعتداءات الكيان الصهيوني واحتلالاته في الضفة الغربية، وقال: "رغم كلّ هذه الجهود، لم تتمكّن إسرائيل من القضاء على المقاومة في الضفة الغربية على مدى الأعوام الـ58 الماضية." وختَم مؤكّداً أن: "احتلال أجزاء من سوريا ولبنان وغزة في الوقت نفسه وحماية الجيش أمر مُكلف للغاية، مالياً وبشرياً؛ وإسرائيل لا تعرف ماذا تفعل على الإطلاق. ولأننا لا نتحرّك نحو اتفاق دبلوماسي، فقد فقَد الجيش ثقته بنفسه، وذهبت إسرائيل بعيداً في استخدام المعدّات العسكرية والمُشاركة في الحرب. كما أنها تزيد من دوافع أعدائها لنشر العداء ضدّ الإسرائيليين".

2 – العدو يُوَسّع «المنطقة العازلة»: خطر مُتعاظم على دمشق

بالتوازي مع المقتلة الجارية في قرى الساحل السوري، على يد قوّات الإدارة السورية الجديدة والفصائل المُرتبطة بها، بذريعة «مُلاحقة فلول النظام»، يواصل العدو الإسرائيلي تحرّكاته، على نحوٍ مكثّف، في مناطق الجنوب، بعدما اكتفَت الإدارة بالصمت تجاه تلك التحرّكات، والتعبير عن التزام سوريا بـ«اتفاقية فضّ الاشتباك» المُوَقّعة عام 1974، والتي اعتبرت "إسرائيل" أنها انتهت مع سقوط نظام الرئيس السابق، بشّار الأسد، في الثامن من كانون الأوّل الماضي. ومذّاك، شَنّت "إسرائيل" عدواناً مُكثّفاً، شمل حملة غارات جويّة استهدفت سلاح الجيش المنحل على كامل مساحة الأراضي السورية، وتوغّلات بريّة إلى مناطق الجنوب، وسط تحذير الإدارة الجديدة سكّان تلك المناطق من أي ردّ فعل شعبي تجاه الاحتلال. وتابع جيش العدو اقتحام قرى تقع خارج خارطة «المنطقة العازلة»، من مثل مجدوليا، الواقعة في ريف القنيطرة الأوسط، والتي دخلتها قوّة إسرائيلية وأنشأت فيها حاجزاً لتفتيش المارّة، بينما عمل جزء منها على أخذ استبيانات من السكّان بشكل قسري حول تعداد سكّان البيوت ومصادر دَخلها. كما اقتحمت قوّة أخرى، ليل السبت – الأحد، قرية رسم الحلبي في ريف القنيطرة، وقريتي جملة وصيصون، الواقعتين ضمن منطقة «حوض اليرموك» في ريف درعا الجنوبي الغربي، لتُنفّذ عمليات تفتيش جديدة فيهما، علماً أن هذه الاقتحامات تتوازى مع عمليات مسح يومية للمنطقة الجنوبية من قِبَل الطيران المُسيّر الإسرائيلي.

وفي مُحاولة جديدة لاستثمار ملف الأقليّات في سوريا، – بعد محاولة سلخ محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية، من خلال الإعلان الإسرائيلي عن تدخّل إسرائيل لـ«حماية الدروز»، والدعوة إلى إقامة نظام فيدرالي في سوريا، وإخلاء الجنوب من أي وجود عسكري – ، دخلت الأقليّة الشركسيّة في سوريا ضمن خارطة اهتمام «تل أبيب» بعد مذبحة الساحل، إذ قال وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، إن الحكومة الإسرائيلية صادقت على «خطّة مساعدة غير مسبوقة للمجتمعين الدرزي والشركسي في "إسرائيل"، برئاسة رئيس الوزراء (بنيامين) نتنياهو ووزير المالية (بتسلئيل) سموتريتش». ويأتي هذا بعدما قال كاتس، السبت الماضي، إن إسرائيل ستعمل على إبقاء جنوب سوريا «خالياً من الأسلحة والتهديدات»، مُتعهّداً بـ«حماية السكّان الدروز في المنطقة؛ ومن يمسّ بهم سيدفع الثمن»، وفق قوله. وعلى هذه الخلفيّة، بدا واضحاً أن إسرائيل تسعى إلى الاستفادة، قدر الإمكان، من تصاعد موجة العنف القائم على التطرّف في الساحل، من خلال الاستثمار في ملف الأقليّات والمخاطر «المُحتملة» المُحيطة بها، لتدفع بذلك نحو طرح تقسيم سوريا، والذي يُلَبّي أطماعها التوسعيّة. ويأتي هذا بعد أيام من تقارير نشَرتها صحيفة «وول ستريت جورنال»، أشارت فيها إلى أن إسرائيل تسعى إلى حشد

دعم دولي لفكرة فدرلة سوريا، بالتزامن مع إعلانها عن تخصيص أكثر من مليار دولار لدعم الدروز في الجولان المحتل؛ وهي خطوة يُعتقد بأنها تهدف إلى تشجيع هذه الأقليّة على إقناع الدروز السوريين بعدم الانضمام إلى الحكومة السورية الجديدة، وفقاً للصحيفة. وفي السياق، يرى مُراقبون أن «تزايد جرائم التطهير العِرقي، والتي تعزّزت صورتها في الساحل السوري أخيراً، يخدم إسرائيل والدول الغربية الساعية للتدخّل في الملف السوري، بذريعة ضمان أمن الأقليّات، والذي يشكّل، في الأساس، ضماناً لأمن إسرائيل وطبيعية وجودها قي الشرق الأوسط». وتُرجّح المصادر أن «تُستخدم المجازر في سياق غاية التقسيم، بحيث توضع الأقليّات أمام أحد احتمالين: إما القبول بالانتهاكات والخضوع لحكومة أحاديّة الرأي ومتطرّفة، أو الذهاب نحو طلب حماية دولية، ومن ثمّ المُطالبة بإقرار الفدرلة لضمان أمنها".

3 – "إسرائيل" تتعطّش للفوضى: تفتيت سوريا مصلحتنا

لم تَصدر عن "إسرائيل" أي تعليقات رسمية حول الأحداث الأخيرة في الساحل السوري، فيما اكتفَت مصادر سياسية وعسكرية بالإشارة، في حديث إلى وسائل إعلام عبرية، إلى أنّها «تُتابع، بقلق، التطوّرات داخل الأراضي السورية». إلّا أنه كان لافتاً قول رئيس لجنة «الأمن القومي» في الكنيست الإسرائيلي، بوعاز بيسموت، إن الكيان «لن يسمح بظهور قوّة عسكرية في سوريا بعد سقوط بشّار الأسد»، وإن دمشق يجب «أن تكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة»، «وتابعة لنا تماماً، على غرار الأردن، من دون قدرات عسكرية»، نظراً إلى أنها «جسْرنا للوصول إلى الفرات». وبعد سوريا، زعم بيسموت أن إسرائيل ستصل «إلى العراق وكردستان مُستقبلاً.« وإذ أصدر جيش الاحتلال تعليماته إلى القوّات المُنتشرة في سوريا وعلى حدودها بـ«زيادة حالة اليقظة»، بذريعة «تزايد الدعوات السورية إلى التدخّل الإسرائيلي»، وفق ما زعم صنّاع السياسة في تل أبيب، فإنّ الوقائع تُشير، في المقابل، إلى أنّ حالة «اليقَظة» تلك تأتي تحسّباً لهجمات محتملة قد تشنّها جماعات أو فصائل مختلفة، «قد تستغل الوضع لإلحاق الضرر بإسرائيل».

وفي هذا السياق، نُقِلَ عن مصادر عسكرية قولها إنّ الجيش لا يزال يُراقب الأوضاع «عن كثب»، فيما لم تؤثّر التطوّرات الأخيرة، حتى الآن، على «القوّات الإسرائيلية العاملة» في سوريا. على أنّ هذه الفوضى لا تؤرق، بالضرورة، صُنّاع السياسة في تل أبيب، ولا سيما أنّها ترى أنّ الأحداث الأخيرة قد تصبّ في مصلحة مشروعها الذي باشرت العمل عليه بوضوح، والقائم على تفتيت سوريا وتحويلها إلى دويلات – وإن لصالح اندلاع حرب أهليّة شاملة –، تكون هي المُسيطرة على إحداها جنوباً. وعلى أيّ حال، تميل غالبية الآراء المطروحة حالياً على طاولة القرار في تل أبيب إلى تجنّب الإعلان عن أي نيّة مباشرة للتدخّل في سوريا، إلّا في ما يتعلق

بالساحة الجنوبية، والتي أعلنت إسرائيل نيّتها «التدخّل فيها إذا لزم الأمر، لمنع أي احتكاك مباشر بين النظام الجديد والطائفة الدرزية»، مُتّخذةً جملة خطوات تهدف إلى تعزيز «استقلالية» تلك المنطقة، قبل استنساخ نموذجها، والذي تفضّله تل أبيب، على امتداد كامل الجغرافيا السورية.

4 – 6 مزايا تدفع الاحتلال لدمج أذربيجان في اتفاقيات التطبيع

على الرغم من العلاقات الأمنية والاقتصادية الوثيقة بين دولة الاحتلال وأذربيجان، فإن التسريبات الإسرائيلية تتحدّث في الآونة الأخيرة عن إمكانية انضمام الأخيرة إلى اتفاقيات التطبيع، رغم المخاوف الإيرانية من تحقّق ذلك، لأنه يعني اقتراباً إسرائيلياً مباشرا من حدودها؛ وهو ما وجَد طريقه في تحذيرات صدرت عن وسائل إعلام قريبة من الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، طالبت فيها بإشعال الضوء الأحمر في حال تحقّق ذلك السيناريو. البروفيسور فلاديمير زئيف خانين، رئيس برنامج أبحاث صراعات ما بعد الاتحاد السوفييتي في مركز بيغن–السادات، وأليكس غرينبيرغ، باحث الشؤون الإيرانية بمعهد القدس للأمن والاستراتيجية، رصَدا ما اعتبراها الأهمية الاستراتيجية لأذربيجان، وأوّلها "أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي حافظت على علاقات وديّة وتعاونيّة مع دولة الاحتلال لأكثر من ثلاثين عامًا، رغم أن سكّانها مُسلمون شيعة؛ لكن الدولة والمجتمع علمانيان. وقد جاء تعزيز علاقاتهما في أثناء أوقات الحرب، سواء في انتفاضة الأقصى الثانية، أو حرب "السيوف الحديدية" الأخيرة في غزة." وأضافا في مقال مشترك نشَره موقع زمن إسرائيل، أن "الأهمية الثانية تتعلّق بما تتمتّع به أذربيجان من موقع جغرافي استراتيجي في القوقاز، وتحدّها إيران وروسيا، القوّتان الإقليميتان، دون أن تتحوّل دمية في يد أيٍ منهما، ما يفسّر الأهمية الكبرى التي تتمتّع بها للأمن الإقليمي." وأشارا إلى أن "الأهمية الثالثة ذات طابع اقتصادي. فمنذ ثلاثين عاماً أصبحت أذربيجان المُوَرّد الرئيسي للطاقة لدولة الاحتلال. ومع اندلاع الحرب على غزة، زادت صادراتها النفطية للأخيرة بنسبة 55%. أما الأهمية الرابعة، فهي أن أذربيجان واحدة من أكثر العملاء وأقدمهم للصناعات العسكرية الإسرائيلية، ولا تقتصر صادراتها على نوع معيّن من الأسلحة."

وأكّد الكاتبان أن "الأهمية الخامسة ذات بُعد استراتيجي. فأذربيجان ودولة الاحتلال تريان في إيران تهديدًا وجوديًا، ولكلٍ منهما مصلحة بمنع تهديداتها، وإحباط مخطّطاتها، ما دفَع بإيران لاتّهام أذربيجان بالتحوّل إلى قاعدة لجيش الاحتلال لمُهاجمتها." واستدركا بالقول إن "هناك أهمية سادسة تتعلّق بوجود طبقة أعمق من كراهية إيران لأذربيجان، دون التعبير عنها مُطلقًا بوسائل الإعلام الرسمية، لكنّنا نجدها تشكّل عبئًا ثقيلًا في وسائل التواصل الاجتماعي غير الرسمية التابعة للنظام الإيراني، لأن وجود دولة شيعية علمانية ذات توجّه غربي يشكّل خطراً عليه. ورغم الإجراءات الدبلوماسيّة الشكليّة، فإن إيران لا تعترف بأذربيجان المستقلّة، وتعتمد وسائلها الإعلامية

تسميتها "الدولة القوقازيّة في أذربيجان." وذكَر الكاتبان أن "العلاقات الإسرائيلية– الأذرية تمتد لما هو أبعد من التعاون الأمني والتجاري، ولم يُعان يهودها من مُعاداة السامية، وأطلقت وزارة التعليم فيها كتباً مدرسية جديدة للتاريخ، تتضمّن فصولًا مُخصّصة للشعب اليهودي والمحرقة، و"الإرهاب" الفلسطيني يُسَمّى "إرهاباً" وليس "نضالاً وطنياً". وقد تسبّبت هذه الكتب المدرسية الجديدة بإثارة غضب إيران." وأضافا أنه "رغم الوضع الإيجابي الحالي لعلاقات تل أبيب وباكو، لكن الإمكانات لم تُستنفَد بعد. فلا تستثمر الولايات المتحدة ولا إسرائيل ما يكفي بمنطقة القوقاز، رغم أهميّتها الاستراتيجية، ما يجعل من تعزيز العلاقات الإسرائيلية مع أذربيجان أفضل وسيلة للقيام بذلك، من خلال اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، وفي جميع الاتجاهات. وعلى القوى المؤيّدة للكيان في الولايات المتحدة النظَر لأذربيجان عبر منظور الأمن الإقليمي والاستراتيجية الكبرى، بدَلاً من تضليلها بالسرديّات المُعادية لها." وأشارا إلى أنه "يمكن لأذربيجان أن تتمتّع بالفوائد التي تحصل عليها جميع الدول المُنخرطة في اتفاقيات التطبيع الإبراهيمية. وما دامت إيران تشنّ حربًا شاملة على جميع المستويات، وفي كلّ مكان، ضدّ دولة الاحتلال، فإنه يتعيّن عليها استيعاب هذه الحقيقة، والردّ عليها بمختلف الوسائل المُتاحة لها، ومن بينها تعزيز مصالحها بمنطقة القوقاز عبر علاقاتها مع أذربيجان".

5 – "معاريف": إسرائيل توسّع نفوذها في سوريا وتُنشئ منطقة عازلة على عمق 80 كيلومتراً

قال آفي أشكنازي، المُراسل العسكري لصحيفة "معاريف"، إن جيش الاحتلال أنشأ منطقة عازلة بعمق 80 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، مؤكّدًا أنه لن يسمح بإدخال أسلحة إلى المناطق القريبة من الحدود. وأوضح في تقرير أن وزير الحرب، يسرائيل كاتس، شدّد على أن "التواجد في جبل الشيخ طويل الأمَد"، في إشارة إلى نيّة الاحتلال تثبيت وجوده العسكري هناك. وأكّد كاتس أن "إسرائيل أوضحت أن عملياتها في جبل الشيخ السوري طويلة وغير مُرتبطة بجدول زمني"، مُشيراً إلى أن قوّات الاحتلال تعمل على إنشاء مواقع انتشار دائمة عند سفح الجبل، ما يمنحها تفوّقاً تكتيكياً واستراتيجياً يسمح بالسيطرة على إطلاق النار ومُراقبة شمال غور لبنان وطرق التهريب بين سوريا ولبنان. وأشار جيش الاحتلال إلى أنه خلال الـ24 ساعة الماضية، نفّذ 40 غارة جويّة على مواقع جنوب سوريا، استهدفت منظومات رادار ودبّابات ومستودعات ذخيرة ومقرّات عسكرية. وأضاف أن هذه العمليات أسفرت عن "تدمير عشرات الشاحنات المحمّلة بالأسلحة"، فضلاً عن القضاء على "العشرات من الدبّابات والمدافع والقاذفات." ولفتَت مصادر عسكرية إلى أن قوّات الاحتلال استولت على معدّات عسكرية تَرَكها الجنود السوريون في مواقعهم، مؤكّدة أن "التواجد على جبل الشيخ غَيّر من تصوّر جيش الدفاع الإسرائيلي للأمن والقدرات في المنطقة." وفي سياق آخر، أوضح جيش الاحتلال أنه يعتزم السماح لمئات العمّال الدروز

من أربع قرى سورية بالدخول إلى مُرتفعات الجولان السوري المحتل للعمل في مجالي الزراعة والبناء، مُعتبراً أن هذه الخطوة تهدف إلى "تعزيز علاقات حسن الجوار مع الدروز في الجولان." وأشار كاتس إلى أن إسرائيل مُلتزمة "بمنع النظام الجديد أو العناصر الجهادية من إلحاق الأذى بالمدنيين السوريين الذين يعيشون شرق سفوح جبل الشيخ وفي جبل الدروز"، مُشدّداً على أن جيش الاحتلال يعمل أيضاً على تقديم "مساعدات إنسانية" تشمل إصلاح أنابيب المياه، وتوفير المعدّات الطبيّة، وربط خطوط الكهرباء المتضرّرة، في المناطق الخاضعة لسيطرته، والتي تضم نحو 40 ألف مدني سوري، بينهم 25 ألفاً في الجولان و15 ألفاً في سفوح جبل الشيخ. وأكّد المُراسل الإسرائيلي أن جيش الاحتلال يعمل وفق استراتيجية إقليمية تشمل ثلاث مناطق أمنية في جنوب سوريا: منطقة عازلة حتى 5 كيلومترات، وسياج حدودي مع منطقة أمنية تمتد حتى 15 كيلومترًا، ومنطقة نفوذ تصل إلى 65 كيلومتراً. وأوضح أن الهدف من ذلك هو "منع النظام الجديد من التمركز عسكرياً في المنطقة." وقالت إذاعة جيش الاحتلال: "لن نُغادر جبل الشيخ السوري حتى إشعار آخر. وعلى العكس، فقد تم إنشاء موقعين للجيش الإسرائيلي على قمّة الجبل".

6 – إحباط إسرائيلي من عدم التعافي من الفشل الاستخباري في السابع من أكتوبر

مع توالي التصريحات والتسريبات الإسرائيلية بشأن قُرب إقالة أو استقالة رئيس جهاز الأمن العام– الشاباك، رونين بار، بسبب فشله في التصدّي لهجوم "حماس" في السابع من أكتوبر، فإنّ القناعة الإسرائيلية السائدة أنه لا يمكن التعافي من هذا الفشل باستبدال شخص واحد؛ بل إن الأمر يتطلّب تغييراً عميقاً: في التصوّر، وأساليب العمل، والثقافة التنظيمية؛ وهذا ما ليس موجوداً حتى اليوم رغم مرور هذه الشهور الطويلة على ذلك الإخفاق التاريخي. ميخا إيفني، رجل الأعمال الإسرائيلي، ومقدّم بودكاست "قيادة الغد"، أكّد أن "استبدال رئيس الشاباك أمرٌ لا مفرّ منه، خاصة بعد أحداث السابع من أكتوبر، باعتبارها أخطر فشل أمني في تاريخ الدولة، لأن المسؤولية تتطلّب التغيير. لكن السؤال المهم حقاً ليس من سيحلّ محلّ رونين بار، بل كيف نضمن أن يعمل الشاباك بشكل مختلف، وكيف نمنع "الكارثة" التالية ." وأضاف في مقال نشرته صحيفة "معاريف" العبرية، أن "الفشل الأمني الإسرائيلي لم يبدأ في أكتوبر 2023، بل كان فشلًا استغرق عملية طويلة. وعلى مدى سنوات، ترسّخت فكرة خاطئة وخطيرة مفادها أن "حماس" لا تخطّط لحرب شاملة، بل إنها "تُدير صراعاً" فحسب؛ وفي الوقت نفسه، قامت الحركة بتسليح وتدريب نفسها، وبناء بنية تحتية عسكرية هائلة، تحت أنوف مجتمع الاستخبارات؛ ثم جاء السابع من أكتوبر المعروف ." وأوضح أنه "حتى بعد تلك الصدمة، يبدو أن الشاباك لم يعد قادراً على تحمّل المسؤولية، ولا يزال بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة يُظهر ضعفاً مثيراً للقلق. فقد أخطأ في

اكتشاف شبكات التجسّس الإيرانية داخل الدولة، وفشل في وقف عمليات النفوذ الأجنبي التي تهدف للانقسام الداخلي، وفي الهجوم الضخم الذي تم التخطيط له بعبوات ناسفة على الحافلات. ولم تمنع الكارثة إلّا مُعجزة ." وأكّد أنه "إذا أراد الإسرائيليون التغيير الحقيقي، فهم بحاجة لقائد أمني يجلب منظورًا جديدًا، خاليًا من الالتزامات الداخلية، قادراً على إحداث التغييرات دون خوف من الساسة، ودون الاعتماد على النظام القائم، لأن الدولة لا تستطيع تحمّل وجود جهاز أمني يتجاهل التهديدات الأكثر خطورة. وإذا لم تستغل الحكومة هذه الفرصة لإجراء إصلاحات جذرية، فسنجد أنفسنا مُتفاجئين مرّة أخرى، وسندفع ثمناً باهظاً مرّة أخرى ." ولفَت إلى أن "جهاز الشاباك يضم كوادر مهمّة واحترافية، ونفّذوا مهام ربما لن يتم الكشف عنها أبدًا. لكن ذلك لا يمكن أن يُخفي فشلهم القيادي، وإخفاقاتهم البنيويّة، وأساليب عملهم العتيقة، مع العلم أن إخفاقات السابع من أكتوبر لم تقتصر على جهاز الشاباك؛ فقد ارتُكِبت أخطاء خطيرة في الجيش والمستوى السياسي. لكن الآن هو الوقت المناسب لتعلّم الدروس، وأهمّها الابتعاد عن "تسييس" الشاباك، وضمان أن يكون في المستقبل هيئة مهنيّة مُحايدة تنتمي للجمهور بأكمله، وليس إلى حكومة أو ائتلاف".

7 – تحذير إسرائيلي من استمرار العدوان على سوريا.. "حافظوا على الحدود الأكثر هدوءاً

منذ سقوط نظام الأسد، نفّذ الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الخطوات الهجومية في سوريا، ممّا يطرح تساؤلات حول هذه السياسة العدوانية التي يقودها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير حربه يسرائيل كاتس، في جنوب سوريا. فإذا كان الاحتلال يسعى للحفاظ على حدود هادئة في مرتفعات الجولان، فمن الأفضل النظر في سياسة الدبلوماسية الهادئة، بدلاً من الخطوات التي ستؤدّي لزيادة العداء على الجانب السوري. الباحث في معهد ميتفيم للدراسات الإقليمية، وأستاذ التاريخ الدولي بجامعة ليدز في إنجلترا، نير أربيلي، أكّد أنه "منذ سقوط نظام الأسد في كانون الأوّل/ديسمبر الماضي، عمَدت إسرائيل لتنفيذ عمليات عدوانية في سوريا، شملت تدمير طائرات سلاح الجو وأنظمة الدفاع الجوي، بينما سيطرت قوّاتها على جبل الشيخ السوري والمواقع والأراضي في المنطقة منزوعة السلاح منذ اتفاق الهدنة لعام 1974، وحتى ما بعده." وأضاف في مقال نشره موقع واللا، أنه "رغم أنه كان مُمكناً إيجاد تفسيرات معقولة إلى حدّ ما لهذه الخطوات العدوانية، على الأقل في البداية، بزعم منع وقوع الأسلحة المتقدّمة في أيدي العناصر المُعادية، وتحسين جمع المعلومات الاستخبارية عن حزب الله في لبنان من قمّة جبل الشيخ، فإن المنطق الاستراتيجي ضاع في الأسابيع الأخيرة. وفيما صرّحت القيادة السورية الجديدة عدّة مرّات بأنها لا تسعى لقتال مع إسرائيل، فإن بنيامين نتنياهو طالب بأن تصبح كلّ منطقة جنوب سوريا منزوعة السلاح." وأشار إلى أنه "في الوقت نفسه، أمَر وزير الحرب يسرائيل كاتس جيشه بمهاجمة أهداف

في ضواحي العاصمة دمشق، وفي محافظتي درعا والقنيطرة، حيث سقط عدد من الضحايا السوريين في هذه الهجمات. كما أظهرت صور الأقمار الصناعية أن الجيش الإسرائيلي يُقيم قواعد عبر السياج الحدودي داخل سوريا، ويعزّز وجوده هناك. وفي الأيام الأخيرة، رفَع نتنياهو وكاتس مستوى التهديد، بزعم الاستعداد للدفاع عن الدروز في مدينة جرمانا على مشارف دمشق، رغم أنهم لا يرغبون بالتدخّل الإسرائيلي." وأكّد أن "السياسة العدوانية الإسرائيلية تجاه سوريا تتجاهل العديد من الاعتبارات الأساسية التي يجب أن توجّه رجال الدولة، لأن إسرائيل تذرّعت بهجوم مصر عليها في تشرين الأول/أكتوبر 1973، وعملية "حماس" في تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، واعتبرتهما مُبَرّراً لإعلان حرب عليهما. ولم تُحاول فقط القتال على المستوى العسكري، بل أيضًا حشد الدعم الدولي لإعادة الوضع السابق، ممّا يعني أن سوريا تتمتّع بحق مماثل للدفاع عن سيادتها من العدوان الإسرائيلي." وأوضح أن "هناك اعتبار آخر اختفى من السياسة الحالية، وهو الذكرى المريرة لإسرائيل لإنشاء المنطقة الأمنية في جنوب لبنان، من منتصف الثمانينيات حتى الانسحاب عام 2000، التي لم تمنع إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات الشمالية فحسب، بل ساعدت على استهداف الجيش الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وساعدت حزب الله بتعزيز مكانته العامة، وتبرير هجَماته."

8 – تفنيد إسرائيلي لمُخَطّط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.. "ضرَره أكبر من نفعه"

قد يبدو مُقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتهجير سكّان غزة للأردن ومصر يُشَكّل حلّاً تكتيكياً؛ لكن من الناحية الاستراتيجية، فإنه لا يُخَفّف من حدّة الوضع فحسب، بل يزيده سوءاً، ويُثير مشكلة أخلاقية. صحيح أن الاحتلال يتذرّع بالقضاء على "حماس" عقب هجومها في السابع من أكتوبر، لكن بين سكّان القطاع المليونين هناك عدد كبير من النساء والأطفال وكبار السن. البروفيسور الإسرائيلي يحيئيل غلبوع، أستاذ فلسفة العلوم، ذكَر أن "تهجير سكّان غزة دون موافقتهم، ومُعارضة الدول التي يُتوقّع أن تستقبلهم، يجعل هذه المهمّة مستحيلة، ويثير أيضاً مشكلة أخلاقية، رغم أن الحديث معهم قد يؤدّي لمُوافقة كثيرين منهم على التهجير. لكن لكي ينجح هذا الأمر، فلا بدّ من الحديث معهم، والتوصّل إلى تفاهم معهم في هذا الشأن." وأضاف أن "تهجير مليون فلسطيني للأردن قد يؤدّي لانهيار المملكة، التي تقف على أرجل دجاجة، وتوازنها السياسي والديموغرافي حسّاس للغاية. ويُرَجّح أن يؤدّي وجود مليون فلسطيني إضافي، بجانب اللاجئين العديدين الذين قدموا إليها من سوريا في السنوات الأخيرة، إلى انهيارها؛ وانهيارها كارثة كبيرة لدولة الاحتلال، لأنه سيؤدّي لسيطرة الجماعات المسلّحة من لبنان وسوريا." وأشار إلى أن "الأردن يحوز على كامل الحدود الشرقية للاحتلال، من المطلّة إلى إيلات، ما سيسمح لإيران بترويج المقاومة ضدّه عبر الأردن. واليوم، تأتي أغلب الأسلحة التي تصل الضفة الغربية

عبر الحدود الشرقية. ومنذ توقيع اتفاق السلام معه، بقِيت حدوده هادئة للغاية لمدّة ثلاثين عامًا؛ وكلّ ذلك يؤكّد أن تهجير مليون فلسطيني للأردن سيؤدّي لانهيار المملكة، وإنهاء اتفاق السلام، ما يتطلب من جيش الاحتلال زيادة قوّاته بعدد كبير من الفرق، وتكثيف روتينه من النشاط العملياتي ضدّ الجماعات المسلّحة." وأضاف أن "تهجير مليون غزّي إلى سيناء قد يُعَرّض للخطر اتفاق السلام مع مصر القائم منذ نصف قرن. وقد تعاملت مصر مع "داعش" في سيناء سنوات عديدة؛ والآن، فإن نقل مليون غزّي يعيشون في ضائقة إلى سيناء، سيكونون أرضًا خصبة لهذه الجماعات للعمل ضدّ مصر والاحتلال معاً." وأكّد أنه "حتى لو أجبرنا مصر والأردن على قبول الفلسطينيين في أراضيهم، فلن نحلّ مشكلة المقاومة، لأن مليون غزي في سيناء أُجبروا على العيش في ظروف صعبة، سيكون سهلاً عليهم الحصول على أسلحة من كلّ الأنواع. ولا يوجد أحد، حتى الجيش المصري، يستطيع منعهم من التسلّح، وهم يعرفون صناعة الصواريخ، وإطلاقها علينا؛ والآن سيستمرّون في القيام بذلك من الأردن وسيناء، ما سيضطر الاحتلال لمُهاجمتهما، الأمر الذي من شأنه تقويض اتفاقيات السلام، ويعيدنا لدائرة الحروب، بدَلاً من دفع عملية السلام للأمام." وأوضح أن "تنفيذ الاحتلال مثل هذه الخطّة يعني أنه أصبح دولة فاشلة في العالم، وستكون منبوذة، ومُصابة بالجذام، ويتعرّض استمرار وجودها هنا للخطر. أما إذا تولّى الجنود الأمريكيون عملية التهجير، فهذا سيُخفّض مكانة الولايات المتحدة في العالم لأدنى مستوى." واقترح الكاتب بدائل أقل عدوانية من التهجير لحلّ مشكلة غزة، منها "إرسال قوّات عربية ودولية للقطاع، من السعودية ومصر والأردن ودول الخليج وأوروبا وأمريكا، وتكون غزة منطقة حكم ذاتي مستقل، ومنزوعة السلاح تماماً، على أن يكون ذلك تحت إشراف دولي، وإنشاء مراكز صناعية متقدّمة في سيناء، يعمل فيها المصريون والأردنيون والسعوديون ودول الخليج والإسرائيليون، بمثابة حجر الزاوية لتعاون إقليمي تكنولوجي وصناعي شرق أوسطي، وعلى نطاق عالمي."

9 – ساعر يعود إلى الليكود بعد أن ضمن مقعده في الانتخابات المقبلة

أعلنت كتلتا الليكود و"هيمين هاملختي" (اليمين الرسمي)، عن توقيع اتفاق سياسي يهدف إلى تقديم قائمة انتخابية مشتركة في الانتخابات المقبلة، ما يمثّل عودة غدعون ساعر إلى الليكود بعد سنوات من الانشقاق والمواجهة السياسية. وجاء في البيان الرسمي الصادر عن الكتلتين: "وفقًا للاتفاق، وفي إطار الصلاحيات الممنوحة لرئيس الحكومة بشأن حجز المرشّحين على قائمة الليكود للكنيست الـ26، سيحصل الوزير غدعون ساعر، رئيس حزب هيمين هاملختي، على حق اختيار المرشّح الأوّل ضمن المرشّحين المحجوزين لرئيس الحكومة". كما تم الاتفاق على أن يكون هذا المُرَشّح في ترتيب لا يتجاوز المركز الخامس عشر في القائمة

الانتخابية. وكان ساعر قد انشقّ عن حزب الليكود في نهاية العام 2020، وانضمّ له 4 نوّاب آخرين من الحزب، وخاض الانتخابات على رأس قائمة مستقلّة في ربيع العام 2021؛ لكن حصيلته كانت ضعيفة، بعد أن تنبّأت استطلاعات الرأي بحصوله على 17 مقعدًا، وهبطت الى 9 مقاعد في آخر استطلاع؛ إلّا أنه حصل يومها على 6 مقاعد. ثم تدهورت شعبية ساعر بسرعة، فانضمّ الى بيني غانتس في انتخابات العام 2022 ليُنقذ جلده؛ لكن التحالف هو أيضاً لم يثمر كثيراً، وحصل على 12 مقعداً. وفي نيسان العام الماضي، فضّ ساعر تحالفه مع غانتس، وعاد ليتقرّب إلى الليكود، وانضمّ مع كتلته إلى الائتلاف في شهر أيلول الماضي، وتخلّى عن كلّ شعاراته التي رفَعها مع انشقاقه عن الليكود، ليعود الآن إلى حزب الليكود، الذي بات مزرعة خاصة لشخص نتنياهو، إذ إن جميع الاستطلاعات تتنبّأ أن لا يصل ساعر إلى 1% في أي انتخابات مقبلة.

10 – "هآرتس": هرتسوغ حاول التوسّط لإنهاء مُحاكمة نتنياهو عبر التحكيم

كشفت صحيفة "هآرتس" أن الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، حاول، خلال العامين الماضيين، التدخّل في الإجراءات القضائية ضدّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، عبر التأثير على المُستشارة القضائية للحكومة غالي بيهراب ميارة، بهدف التوصل إلى تسوية تُنهي مُحاكمته. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الصحيفة، سعى هرتسوغ مرّتين على الأقل لتعزيز جهود الوساطة بين الطرفين، بما قد يؤدّي فعليًا إلى وقف المسار الجنائي ضدّ نتنياهو. وفي الآونة الأخيرة، طَلب هرتسوغ من المُستشارة القضائية "إيجاد طريق" نحو رئيس الحكومة، الذي كان يسعى لتأجيل أو إبطاء تقديم شهادته في المحكمة. وأشارت الصحيفة إلى أنه في عام 2023، قُدّم اقتراح باستبدال المُحاكمة بتحكيم قضائي، وهو ما وافق عليه القضاة، إلّا أن النيابة العامة رفضته، حيث اعتبرت بيهراب ميارا أن التحكيم لن يكون وسيلة ناجعة لإنهاء القضية، بل قد يكون مجرّد خدعة تهدف إلى المُماطلة وكسب الوقت. وأكّدت أن أي تسوية يجب أن تتم عبر مفاوضات مباشرة معها. ورغم عقد اجتماع بين مُحامي نتنياهو والمُستشارة القضائية، فإنه لم يُسفر عن أي نتائج ملموسة. ونقَلت الصحيفة عن مسؤول سياسي أن هرتسوغ حاول، من خلف الكواليس، الدفع نحو التحكيم، مُبَرّرًا ذلك بالمخاطر الاجتماعية والأمنية الناجمة عن خطّة إضعاف الجهاز القضائي، والتي تسبّبت في احتجاجات واسعة وانقسامات داخل "إسرائيل". وفي بداية عام 2024، تكرّرت المحاولة، حيث تم تقديم اقتراح جديد لاستبدال المُحاكمة بتحكيم، لكن ميارا رفضته مُجَدّدًا، بعدما تبيّن أن نتنياهو لم يُغَيّر موقفه، حيث أصرّ على عدم الاستقالة بدعوى أنه بحاجة إلى استكمال "عمليات سياسية خارجية."

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن هرتسوغ واصل محاولاته للتأثير على المُستشارة القضائية في هذه المرحلة أيضًا، لكن دون نجاح. ويكشف هذا التطوّر عن مُحاولات مستمرّة من الرئيس الإسرائيلي لإنقاذ نتنياهو من المُحاكمة.